

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم
حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله بن الحسين المعظم

رقم القضية: ٢٠٠٠/١١٩٧

رقم القرار :

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد يوسف الحمود
وعضوية القاضيين السيدين
بسام العتوم ، فوزي العمري .

- ١- موسى عيسى موسى البيجالي .
- ٢- الفرد عيسى موسى البيجالي .
- ٣- شوقي عيسى موسى البيجالي .
- ٤- غازي عيسى موسى البيجالي .
- ٥- فوزي عيسى موسى البيجالي .
- ٦- كارلوس عيسى موسى البيجالي .
- ٧- جورج عيسى موسى البيجالي .
- ٨- فريده / الملقبه ورده عيسى موسى البيجالي .
- ٩- فوزيه عيسى موسى البيجالي وكيلاهم المحاميان زين
العابدين مرتضى وسعد أبو قله .
- ١٠- مريم عيسى موسى البيجالي . وكيلهم المحاميان زين
العابدين مرتضى وسعد ابو قله الحجاج .

المميز ضدهم :- ١- موسى حنا موسى البيجالي / مادبا .

٢- شاميه ابراهيم جميعان / وكيلهما المحامي عاطف حدادين

ورثة المرحوم نقولا موسى البيجالي :

٣- طارق نقولا موسى عيسى البيجالي / بالاضافه لتركه والده نقولا /

مادبا .

- ٤- فايز نقولا موسى البيجالي / بالاضافه لتركه والده نقولا / مادبا .
- ٥- دلال نقولا موسى البيجالي / بالاضافه لتركه والدها نقولا / مادبا .
- ٦- فرجيني نقولا موسى البيجالي / بالاضافه لتركه والدها نقولا / مادبا .
- ٧- نوال نقولا موسى البيجالي / بالاضافه لتركه والدها نقولا / مادبا .
- ٨- ليديا نقولا موسى البيجالي / بالاضافه لتركه والدها نقولا / مادبا .
- ٩- مروان نقولا موسى البيجالي / بالاضافه لتركه والده نقولا / مادبا .
- ١٠- فواز نقولا موسى البيجالي / بالاضافه لتركه والده نقولا وعنوانهم مادبا / فوق بنك الاردن رقم ٤ مادبا .

قدم هذا التمييز بتاريخ ٢٠٠٠/٢/٦ وذلك للطعن بالقرار الصادر عن محكمة استئناف حقوق عمان بالقضيه رقم ٩٩/٦٤٢ تاريخ ٩٩/١٠/١٧ القاضي برد الاستئناف الصادر عن محكمة صلح حقوق مادبا بالقضيه رقم ٩٧/٨٣٥ تاريخ ٩٩/٩/٢٩ والمتضمن برد الدعوى شكلياً لعدم اجراء معامله الانتقال لورثة المرحوم نقولا موسى البيجالي .

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :-

- ١- أخطأت المحكمة الموقره بتطبيق القانون على وقائع الدعوى كما ان قرارها قد جاء مبتسراً دون الرد على أسباب الاستئناف دون تعليله القانوني السليم .
- ٢- بالتناوب أخطأت المحكمة بقولها ان الشريك الأصلي المدعى عليه نقولا موسى البيجالي لم يقيم دون انتقالها باسم وراثته وهناك استحالة لقيام المدعين بإجراء عملية انتقال للحصص باسم الورثة .
- ٣- وعليه فإن القرار قد كسر فعلهم واجازهم على مخالفة القانون والواقع وما استقر عليه اجتهاد محكمة التمييز بقرارها رقم ٩٣/١١٧٤ فصل ٩١/٢/١٤ .
- ٤- أخطأت محكمة صلح حقوق مادبا بعدم بيع كامل العقار بالمزاد العلني مخالفة بذلك قانون تقسيم الاموال الغير منقوله كون الارض غير قابله للقسمه .
- ٥- يكرر المميزون جميع اقوالهم ومرافعاتهم امام محكمتي صلح مادبا واستئناف حقوق ملتسمه بالنتيجه

قبول التمييز شكلاً ونقض القرار وتضمين المميز ضددهم الرسوم والمصاريف واتعاب المحاماه .

القرار

بعد التدقيق والمداولة يتبين أنه بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٩٧ أقام المدعون (المميزون) الدعوى رقم (٩٧/٨٣٥) لدى محكمة صلح حقوق مأدبا ضد المدعى عليهم (المميز ضدهم) موسى حنا موسى البيجالي وشاميه ابراهيم جميعان وكل من طارق وفايز وفواز ودلال وفرجيني ونوال وليديا ومروان / أولاد المرحوم نقولا موسى عيسى البيجالي / بالإضافة لتركه والدهم نقولا يطلبون فيها الحكم بإزالة الشبوع في قطعة الارض رقم (٢٧) من حوض حنو الكفير رقم (١) من أراضي قرية الخطاييه / مأدبا وتضمين المدعى عليهم الرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة .

بتاريخ ٢٩/٩/١٩٩٩ أصدرت محكمة الصلح حكماً يقضي ببرد الدعوى شكلاً بعد أن توصلت الى ان الشريك في قطعة الأرض المذكورة نقولا موسى عيسى البيجالي توفي بتاريخ ١٤/٥/١٩٩١ وأن حصه في هذه القطعة لا تزال مسجلة باسمه ولم تنتقل إلى ورثته .

لم يرتض المدعون بالحكم الصلحي وطعنوا به استئنافاً حيث أصدرت محكمة استئناف عمان بتاريخ ٢٤/١١/١٩٩٩ الحكم رقم (٩٩/١٨١٦) القاضي ببرد الاستئناف وتأييد القرار المستأنف .

لم يرتض المدعون بالحكم الإستئنافي وطعنوا به بهذا التمييز للأسباب المدرجة في لائحة التمييز .

وفي الرد على أسباب التمييز :-

وعن الأسباب الأول والثاني والثالث والتي تنصب على تخطئة محكمة الصلح بردها للدعوى وتأييد محكمة الإستئناف لها في ذلك :- نجد أن الشريك في قطعة الأرض موضوع الدعوى نقولا موسى عيسى البيجالي قد توفي بتاريخ ١٤/٥/١٩٩١ وانحصر إرثه الشرعي والقانوني في أولاده الذكور طارق وفايز وفواز ومروان وفي بناته دلال وفرجيني ونوال وليديا كما هو ثابت من إعلام حصر الإرث رقم ٩١/١٤٧ تاريخ ١٢/١١/١٩٩١ الصادر عن المحكمة الكنائسية للروم الأرثوذكس في عمان وأن حصص الشريك المذكور في قطعة الأرض البالغة (٢٠) حصة لا تزال مسجلة على اسمه .

وبالرجوع إلى المادة (١٠٨٦) من القانون المدني نجدها تنص على أنه يكسب الوارث بطريق الميراث العقارات والمنقولات والحقوق الموجودة في التركة وأن حق الانتقال في الأراضي الأميرية وما يتعلق بها ينظمه قانون الانتقال .

وحيث أن ما يستفاد من هذا النص أن ملكية حصص الشريك نقولا موسى عيسى البيجالي في قطعة الأرض موضوع القسمة تنتقل إلى ورثته الواردة أسماؤهم في إعلام حصر الإرث فور الوفاة ولا يشترط لثبوت هذه الملكية للوارث إجراء عملية انتقال واستصدار سند تسجيل الملكية بدائرة الاراضي إذ أن معاملات الإنتقال التي تجري لدى دوائر التسجيل ما هي إلا لتثبت واقعة قانونية وليست منشئة لهذه الملكية فإن ما يبني على ذلك أن الخصومة بين المدعين وورثة الشريك المرحوم نقولا موسى عيسى البيجالي وهم المدعى عليهم (المميز ضدهم) طارق وفايز وفواز ودلال وفرجيني ونوال وليديا ومروان ، متوفرة في هذه الدعوى .

وحيث أن محكمتي الموضوع قد ذهبنا إلى خلاف ذلك فيكون الحكم المستأنف مخالفاً للقانون مما يقتضي نقضه لورود هذه الاسباب عليه .

وعن السبب الرابع والذي ورد خطأ أنه السبب الثالث :- فإن وفي ضوء ما جله بردنا على الأسباب الأول والثاني والثالث فإن الرد على هذا السبب سابق لأوانه .
وعن السبب الخامس والذي ورد خطأ بأنه السبب الرابع :- فإنه لا يصلح أن يكون سبباً للطعن بالتمييز .

لهذا وتأسيساً على ما تقدم ولغايات الأسباب الأول والثاني والثالث نقرر نقض الحكم المميز وإعادة الأوراق لمصدرها لإجراء المقتضى وفق ما بيناه آنفاً .

قراراً صدر بتاريخ ١٤ ربيع الثاني سنة ١٤٢١ هـ الموافق ٢٠٠٠/٧/١٣ م .

القاضي المترئس

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق

ح ن